ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2016 - 2017

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2016 – 2017

تحرير

د. محسن محمد صالح

2018

مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

فهرس المحتويات

مقدمة 5

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني: 7

سلوك قيادة المنظمة والسلطة 7

تطورات المصالحة 7

الانتخابات البلدية 9

ترتيب البيت الداخلي لفتح وحماس 9

التنسيق الأمني 10

ثانياً: المؤشرات السكانية الفلسطينية 11

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة: 15

التبادل التجاري 15

الناتج المحلي الإجمالي 16

متوسط دخل الفرد 17

البطالة 18

الإيرادات والنفقات 18

الدعم الخارجي 19

رابعاً: العدوان الإسرائيلي ومساري المقاومة والتسوية: 20

العدوان والمقاومة 20

قتلى وجرحى 21

الأسرى 23

العدوان على القدس والمقدسات 23

العدوان على الأرض 25

مسار التسوية 26

خامساً: المشهد الإسرائيلي: 28

الوضع الداخلي 28

المؤشرات السكانية 29

المؤشرات الاقتصادية 31

المؤشرات العسكرية 35

سادساً: القضية الفلسطينية والعالم العربي: 37

مصر 37

الأردن 38

سورية 38

لبنان 39

دول الخليج 39

مسار التطبيع 40

سابعاً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي: 42

منظمة التعاون الإسلامي 42

تركيا 42

إيران 43

مسارات التفاعل الشعبي ومسارات التطبيع 43

ثامناً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي: 46

الولايات المتحدة 46

الاتحاد الأوروبي 47

الرباعية الدولية 47

دول البريكس 47

المؤسسات الدولية 48

تاسعاً: أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018–2019 50

مقدمة

يصدر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني بشكل دوري منذ سنة 2005 عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. وهو مركز دراسات مستقل، يهتم بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ويولي الشأن الفلسطيني تركيزاً خاصاً. وهذا الإصدار هو المجلد العاشر من مجلدات التقرير الاستراتيجي.

ويعالج التقرير الاستراتيجي، الذي قام بتحريره د. محسن محمد صالح (الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية والمدير العام للمركز)، قضية فلسطين خلال سنتي 2016 و2017 بالرصد والاستقراء والتحليل. ويدرس الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، والأرض والمقدسات، ويناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية، كما يناقش الوضع الإسرائيلي وعمليات المقاومة ومسار التسوية. والتقرير موثق ومدقق وفق مناهج البحث العلمي، ومدعّم بعشرات الجداول والإحصائيات والرسوم التوضيحية.

وقد شارك في كتابة التقرير وإعداده مجموعة من الأساتذة والباحثين المتخصصين، هم: أ. د. طلال عتريسي، وأ. د. معين محمد عطا رجب، وأ. د. وليد عبد الحي، ود. جوني منصور، ود. سعيد الحاج، وأ. إقبال عميش، وأ. باسم قاسم، وأ. حسن ابحيص، وأ. ربيع الدنان، وأ. زياد ابحيص، وأ. عبد الله عبد العزيز نجّار، وأ. مؤمن محمد بسيسو، وأ. هاني المصري، وأ. وائل سعد.

وفيما يلي ملخصٌ للتقرير، الذي يقع حجمه الأصلي في نحو 400 صفحة.

أولاً: الوضع الداخلي الفلسطيني

مثَّلت سنتا 2016–2017 استمراراً للسنوات السابقة في الانقسام السياسي، وتنازع تياري التسوية السلمية والمقاومة المسلحة، ومعاناة التيارين كليهما من مجموعة من الضغوط والاستحقاقات والأزمات. كما استمرت حالة الترهل و"الموت السريري" لمنظمة التحرير الفلسطينية، في الوقت الذي بدت فيه الآفاق أكثر قتامة وانغلاقاً أمام السلطة الفلسطينية في التحوّل باتجاه مشروع "الدولة"، أو في لملمة الصف الفلسطيني في بنية سياسية ديموقراطية واحدة؛ أو في إنهاء دورها الوظيفي الذي يخدم الاحتلال الإسرائيلي أكثر مما يخدم المشروع الوطني الفلسطيني.

سلوك قيادة المنظمة والسلطة:

يبدو أن قيادة المنظمة والسلطة (التي هي قيادة فتح) فضّلت متابعة الإمساك بزمام "الشرعية" الفلسطينية، وعدم الدخول في شراكة حقيقية مع حماس وقوى المقاومة؛ خصوصاً وأن البيئة العربية والدولية بشكل عام ما زالت معادية لتيارات "الإسلام السياسي" وتيارات المقاومة. وخلال سنتي 2016–2017 استمر تعطيل رئيس المنظمة والسلطة محمود عباس للمجلس التشريعي الفلسطيني الذي تهيمن عليه حماس؛ ولم يسعَ لأخذ شرعية لحكومته التي يرأسها رامي الحمد الله من المجلس؛ ولم يدعُ إطلاقاً لاجتماع الإطار القيادي المؤقت الذي يجمع كافة القوى الفلسطينية. ودخل عباس فوق ذلك في نزاعٍ مع المجلس التشريعي وحماس عندما أمر بإنشاء المحكمة الدستورية في نيسان/ أبريل 2016، وهو ما عدَّته حماس كارثة وطنية، وخرقاً دستورياً، واستخدم صلاحياته التي منحته إياها المحكمة الدستورية في رفع الحصانة عن خمسة من خصومه السياسيين (المحسوبين على محمد دحلان) من أعضاء المجلس التشريعي، بحجة إحالتهم للمحاكمة.

تطورات المصالحة:

تتابعت خلال سنة 2016 لقاءات فتح وحماس، خصوصاً في الدوحة، لمحاولة إنفاذ اتفاق المصالحة الموقّع منذ أيار/ مايو 2011. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2016 أعلن

رمضان شلَّح الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي مبادرة من عشر نقاط تدعو إلى إنهاء الانقسام، وعَقْدِ حوار للقوى الفلسطينية يؤدي إلى تبني برنامج وطني جديد، على أساس إلغاء اتفاق أوسلو، وسحب الاعتراف بـ"إسرائيل"، وإعادة بناء منظمة التحرير، وإعطاء الأولوية لبرنامج المقاومة. وبالرغم من ترحيب حماس وعدد من الفصائل بالمبادرة، إلا أن حركة فتح تعاملت معها على أساس أنها مبادرة غير واقعية.

وقد ازدادت حدّة الانقسام الفلسطيني عندما أعلنت حماس عن تشكيل لجنة لإدارة القطاع في أواخر آذار/ مارس 2017، بحجة استنكاف حكومة رام الله عن القيام بمهامها. وقد تعاملت قيادة السلطة وفتح بشكل حاد مع الأمر، وأعلنت فتح في 2017/4/26 أنها اتخذت قراراً استراتيجياً باتباع "كل السبل" لإنهاء الانقسام. وبدأت رئاسة السلطة وحكومتها باتخاذ مجموعة من الإجراءات القاسية كان من بينها خصم رواتب عشرات الآلاف من الموظفين التابعين لها في القطاع، وإحالة الآلاف إلى التقاعد المبكر، ووقف التحويلات الطبية للمرضى، والتوقف عن تغطية فاتورة الكهرباء الواردة من الاحتلال الإسرائيلي. وقد كان لذلك آثار كارثية على القطاع، الذي يعاني أساساً من أوضاع كارثية، بعد عشر سنوات من الحصار، وخوضه ثلاث حروب مدمرة مع قوات الاحتلال.

أما حماس فأكدت من طرفها على أن المصالحة "قرار استراتيجي" لا رجعة عنه، واتهمت فتح وقيادة السلطة بمحاولة تهميشها، وبمحاولة تطويع قطاع غزة وفق معايير اتفاق أوسلو. وفي الوقت نفسه قامت قيادة حماس، التي وجدت نفسها تحت ضغط مالي هائل وحصار خانق، بمجموعة من المبادرات باتجاه تفعيل المصالحة وفكّ الحصار، وأسهم دخول الطرف المصري على خطّ الوساطة في تحريك العجلة. وفي 2017/9/17 قامت حماس بحل اللجنة الإدارية، ودعت حكومة الحمد الله لاستلام مهامها، وفي 2017/10/2 وصل الحمد الله مع أعضاء حكومته إلى غزة لاستلام المهام. وفي 2017/10/12 تمّ توقيع اتفاق بين فتح وحماس في القاهرة، يقضي بأن تتم إجراءات تمكين الحكومة من استلام مهامها بحلول كانون الأول/ ديسمبر 2017، وتشكيل لجنة إدارية وقانونية لمعالجة موضوع استيعاب الموظفين المدنيين الذين عينتهم حكومة هنية السابقة، وتشكيل لجنة أمنية عليا لحل قضية الموظفين العسكريين. وبالرغم من استلام الحكومة للمعابر في 2017/11/1 وإعلان حماس عن تعاونها الكامل في تمكين الحكومة،

إلا أن حكومة الحمد الله وقيادات فتحاوية ظلت تتحدث عن تقدمٍ جزئي بطيء، وتتعذّر بعدم سيطرتها على الأمن؛ كما أن بعض قيادات فتح حاولت فتح ملف المقاومة في القطاع وضرورة السيطرة عليه. ولم ينفع لقاء الفصائل الفلسطينية في القاهرة في 2017/11/21، ولا لقاء فتح وحماس بعده بعشرة أيام في تسريع إنفاذ برنامج المصالحة، الذي دخل سنة 2018 وهو ما يزال يعاني من التعثر.

الانتخابات البلدية:

إن تجربة الانتخابات المحلية البلدية التي دعت حكومة رام الله إلى عقدها في 2016/10/8، أسهمت في تأجيج النزاع الداخلي الفلسطيني، بدلاً من أن تكون عينةً اختبارية ناجحة مشجعة باتجاه تطبيق برنامج المصالحة. إذ إن معظم القوى الفلسطينية (بما فيها فتح وحماس) قررت المشاركة في الانتخابات. وأظهر كشفٌ أولي وجود 787 قائمة في الضفة الغربية و87 قائمة في غزة. وفي الوقت الذي أخذت تظهر فيه توقعات بفوز حماس في المدن الرئيسية في الضفة، ظهرت تحذيرات إسرائيلية من أن حماس قد تعزز تأثيرها السياسي. وفي هذه الأجواء القلقة رفعت جهات فتحاوية طعوناً إلى محكمة العدل العليا برام الله (التي يحسبها كثيرون على فتح) بعدم دستورية الانتخابات في قطاع غزة، باعتبار أن القضاء والسلطة في القطاع فاقدة للشرعية. وقد كان ذلك في إثر تقديم جهات محسوبة على حماس في القطاع طعوناً في قوائم انتخابية؛ قبلت اللجنة المركزية للانتخابات منها أربعة طعون، من بينها ثلاثة لقوائم فتحاوية. وقد قررت المحكمة العليا تأجيل الانتخابات وإجراءها في الضفة واستثناء قطاع غزة، وهو ما دفع حماس والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي لمقاطعة الانتخابات، التي جرت في 2017/5/13. حيث فاز المستقلون بـ 65% من المقاعد، فيما فازت القوائم الحزبية بـ 35% فقط؛ وهو ما عكس ضعف أداء فتح حتى في غيبة الفصائل الرئيسية المنافسة.

ترتيب البيت الداخلي لفتح وحماس:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت فتح وحماس بترتيب بيتهما الداخلي. إذ عقدت فتح مؤتمرها السابع في رام الله في 2016/12/4–11/29 بمشاركة 1,400 عضو، حيث أعيد انتخاب عباس رئيساً لفتح، واحتفظ 12 عضواً بمناصبهم في اللجنة المركزية من أصل 18 منتخباً حيث انضم إليهم 6 أعضاء جدد. كما تمّ انتخاب 80 عضواً في المجلس

الثوري لفتح. وقد تمكّن تيار الرئيس عباس من السيطرة على مفاصل حركة فتح، ومن إقصاء أنصار محمد دحلان. وبدت فتح أكثر قوة وتماسكاً.

أما حماس فعقدت سلسلة عملياتها الانتخابية في بيئة سرية في النصف الأول من سنة 2017، وتولى قيادة مكتبها في غزة يحيى السنوار، وتولى ماهر صلاح قيادة مكتبها في الخارج، وتولى صالح العاروري قيادة مكتب الضفة، ثم انتخب لاحقاً نائباً لرئيس الحركة؛ بينما انتخب مجلس الشورى العام إسماعيل هنية خلفاً لخالد مشعل في 2017/5/6.

وكانت حماس قبيل تنحي مشعل قد أعلنت عن وثيقتها السياسية، التي عبَّرت حسبما ذكرت حماس عن "روح التجدد والتطور والانفتاح لديها، مع المحافظة على الثوابت". وقد صيغت الوثيقة بلغة سياسية محترفة، تتميز بالواقعية والمرونة، وتؤكد فيها حماس هويتها الإسلامية الفلسطينية الوطنية، وعدم التنازل عن أي جزء من فلسطين، وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"؛ غير أنها لا تمانع في الالتقاء مع القوى الوطنية على برنامج الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967.

التنسيق الأمني:

استمر التنسيق الأمني بين السلطة في رام الله وبين الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما كان محل اعتراض فلسطيني فصائلي وشعبي واسع. وكان هذا التنسيق محل إشادة إسرائيلية خصوصاً وأن الأمن الفلسطيني نجح في إحباط الكثير من عمليات المقاومة والقبض على خلاياها، كما عمل بشكل فعال على احتواء وإطفاء انتفاضة القدس. وبدا واضحاً أن السلطة غير جادة في التلويح بإمكانية وقف التنسيق الأمني؛ وحتى قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير بوقف هذا التنسيق لم يجد أي آليات لتنفيذه. وقد اضطرت قيادة السلطة لوقف التنسيق مؤقتاً أيام هبة باب الأسباط في القدس في تموز/ يوليو 2017، غير أنها عادت تدريجياً للتنسيق بعد هدوء الأوضاع.

ثانياً: المؤشرات السكانية الفلسطينية*

تُشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2017 نحو 13.03 مليون نسمة؛ نصفهم تقريباً، أي 6.44 ملايين نسمة (49.4%)، يعيشون في الشتات. والنصف الباقي، أي 6.59 ملايين نسمة (50.6%) يقيمون في فلسطين التاريخية، ويتوزعون على نحو 1.57 مليون نسمة في الأراضي المحتلة سنة 1948، ونحو 5.02 ملايين نسمة في أراضي سنة 1967، منهم 3.046 ملايين في الضفة الغربية (60.7%)، و1.975 مليون في قطاع غزة (39.3%).

أما في الأردن، فيُقدّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2017 بنحو 4.087 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 31.4% من الفلسطينيين في العالم (نحو 63.5% من فلسطينيي الشتات)، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية. ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.646 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 12.6% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. ويقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 706 آلاف نسمة، يشكلون ما نسبته 5.4% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير أعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية كان بناء على نسبة النمو المستخدمة في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1.5%)، مع ملاحظة أن نسبة زيادة أعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية يُفترض ألا تقل عن 2%.

* تمت مراعاة أقصى درجات الدقة للحصول على المعلومات من المصادر المعتمدة عند التعامل مع الإحصائيات والأرقام؛ غير أن بعض المصادر الرسمية أو المعتمدة لم تصدر بياناتها بعد نهاية سنة 2017 مباشرة؛ وهو ما استدعى أحياناً وضع تقديرات مبنية على المعطيات المتوفرة.

عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2016 و2017 (بالألف نسمة)

مكان الإقامة		2016		2017*	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,972.1	23.4	3,046.4	23.4
	قطاع غزة	1,912.2	15	1,975.3	15.2
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"		1,531.7	12.1	1,565.4	12
الأردن**		3,988	31.4	4,086.5	31.4
الدول العربية الأخرى		1,606.7	12.6	1,646.4	12.6
الدول الأجنبية		695.7	5.5	706.1	5.4
المجموع الكلي		**12,706.4**	**100**	**13,026.1**	**100**

* أعداد سنة 2017 هي أعداد تقديرية، بزيادة 2.8% للضفة الغربية وقطاع غزة، و2.2% لفلسطين المحتلة سنة 1948، و2.47% للدول العربية الأخرى، و1.5% للدول الأجنبية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لسنة 2016 والتي تقدر بـ 2.47%.

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2017 (%)

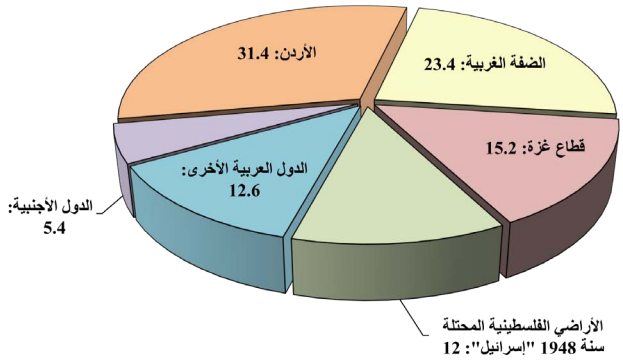

وما زال اللاجئون يشكلون أكثر من ثلثي عدد الفلسطينيين في العالم، فبالإضافة إلى نحو 6.439 ملايين فلسطيني في الخارج، هناك نحو 2.157 مليون لاجئ يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يُقدَّر بنحو 8.746 ملايين لاجئ، أي نحو 67.1% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك لسنة 2017؛ وبالرغم من أن هذا الرقم يحتمل بعض التكرار حيث

يوجد فلسطينيون في الخارج يحملون الهوية الفلسطينية لأبناء الداخل، إلا أن هامش الفرق يبقى محدوداً. أما أعداد اللاجئين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، فبلغ في مطلع سنة 2017 نحو 5.87 ملايين نسمة. مع التأكيد على أن هناك الكثير من اللاجئين الذين لم يسجلوا أنفسهم لدى الأونروا، لعدم حاجتهم لخدماتها، أو لعدم وجودهم في أماكن عملها كبلدان الخليج وأوروبا وأمريكا.

وقد أظهرت نتائج إحصاء أعداد الفلسطينيين في لبنان التي أعلنت في 2017/12/21، والتي قدرتهم بنحو 175 ألف فلسطيني مدى "النزيف" الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني وحجم الهجرة الكبير لفلسطينيي لبنان إلى الخارج. وقد تشجع معرفة هذه الأعداد السلطات والقوى السياسية اللبنانية على اتخاذ إجراءات مناسبة لتخفيف معاناة الفلسطينيين، بما في ذلك إعطاؤهم حقّ التملك والعمل. غير أنه يخشى أن تستخدم هذه النتائج كذريعة من الدول المانحة لتقليص المساعدات إلى الأونروا؛ أو تستخدم للدفع بالمساعي الغربية الإسرائيلية التي تستهدف توطين اللاجئين الفلسطينيين.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2017 (بالألف نسمة)

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	827	1,330	150	5,733	706	**8,746**

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2017 (بالألف نسمة)

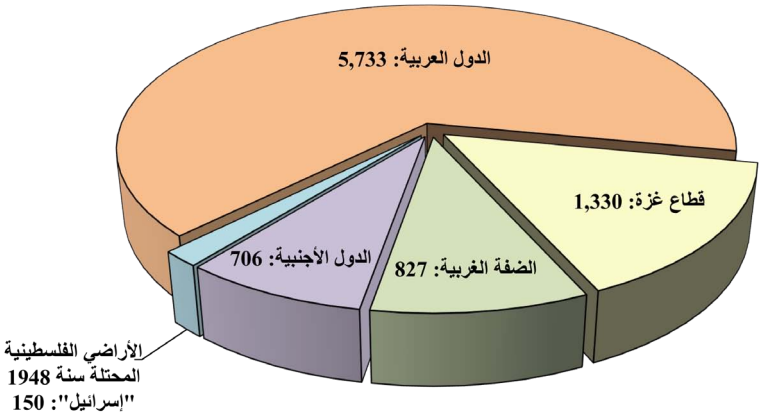

وحافظ النمو السكاني في الضفة والقطاع في سنة 2017 على معدلاته السابقة تقريباً، فبلغ 2.8% (2.5% في الضفة و3.3% في القطاع)، وبلغ 2.2% لفلسطينيي 1948. وإذا ما استمر التزايد وفق هذه النسب للسنوات التالية مقارنة بنسبة تزايد اليهود البالغة 1.9%، فإن عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية يتساوى تقريباً في سنة 2017 أو أوائل سنة 2018؛ حيث يبلغ عدد كل من الفلسطينيين واليهود نحو 6.6 ملايين تقريباً. وفي سنة 2022، ستصبح نسبة السكان اليهود نحو 49% فقط من السكان، حيث سيصل عددهم إلى 7.2 ملايين يهودي مقابل 7.5 ملايين فلسطيني.

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2014–2022 (بالألف نسمة)

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2014	4,616.4	1,462.5	6,078.9	6,219.2
2015	4,749.5	1,471.2	6,220.7	6,334.5
2016	4,884.3	1,531.7	6,416	6,446.1
2017	5,021.7	1,565.4	6,587.1	6,559.6
2018	5,162.3	1,599.8	6,762.1	6,684.2
2019	5,306.9	1,635	6,941.9	6,811.2
2020	5,455.4	1,671	7,126.4	6,940.6
2021	5,608.2	1,707.8	7,316	7,072.5
2022	5,765.2	1,745.3	7,510.5	7,206.9

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2014–2022 (بالألف نسمة)

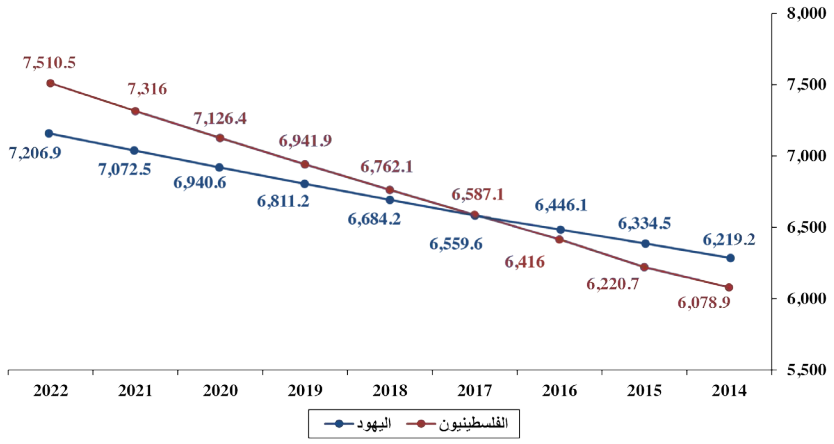

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

لم تحمل سنتا 2016–2017 جديداً على صعيد تغيير الوضع القائم من ناحية تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، وعزله عن العالم الخارجي، من خلال سيطرة الاحتلال على كافة المنافذ الدولية والمعابر الحدودية الفلسطينية، إضافة إلى تركز العلاقة التجارية الخارجية مع "إسرائيل".

التبادل التجاري:

شكّل حجم التبادل التجاري سنة 2016 مع "إسرائيل" 3,894 مليون دولار، أي نحو 61.9% من إجمالي حجم التبادل التجاري الخارجي للسلطة البالغ 6,290.3 مليون دولار. حيث بلغ حجم الاستيراد 3,123.2 مليون دولار بنسبة 58.2% من واردات السلطة البالغة 5,363.8 مليون دولار، في حين بلغ حجم التصدير إلى "إسرائيل" 770.8 مليون دولار بنسبة 83.2% من صادرات السلطة (926.5 مليون دولار). وهذا يلحق ضرراً شديداً بالاقتصاد الفلسطيني، ويجعل ميزان التبادل التجاري مختلاً لصالح الاحتلال باستمرار، وبشكل كبير. كما استمرت معاناة الاقتصاد الفلسطيني من الحصار وإغلاق المعابر المفروض بدرجات متفاوتة على قطاع غزة منذ سنة 2007، وقد ازدادت قسوته في السنتين اللتين يغطيهما التقرير، خصوصاً مع تدمير الجانب المصري للأنفاق واستمرار إغلاق معبر رفح.

التبادل التجاري الفلسطيني مع "إسرائيل" لسنة 2016 مقارنة مع باقي دول العالم (بالمليون دولار)

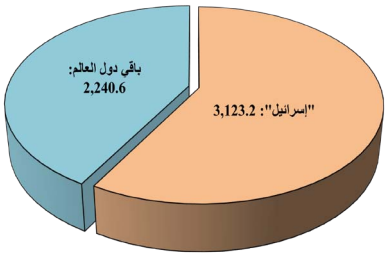

الواردات

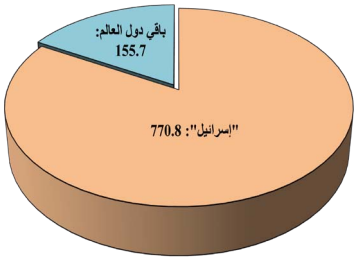

الصادرات

الناتج المحلي الإجمالي:

تُظهر المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى 13,426 مليون دولار سنة 2016 بعد أن كان 12,673 مليون دولار سنة 2015، بمعدل قدره 5.9%، وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017، فمن المتوقع أن يرتفع إلى 14,359 مليون دولار خلالها، أي بمعدل قدره 6.9%. وبالتالي فإن هذا الناتج يبقى منخفضاً جداً قياساً بالناتج المحلي الإسرائيلي الذي يزيد عنه بأكثر من 24 ضعفاً (2,421%) لسنة 2017، وهو ما يؤكد بشاعة الاحتلال، وبشاعة إجراءاته بحق فلسطين وشعبها.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2012	11,279.4	257,157
2013	12,476	292,602
2014	12,715.6	308,460
2015	12,673	299,320
2016	13,425.7	317,745
***2017**	14,359	347,668

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

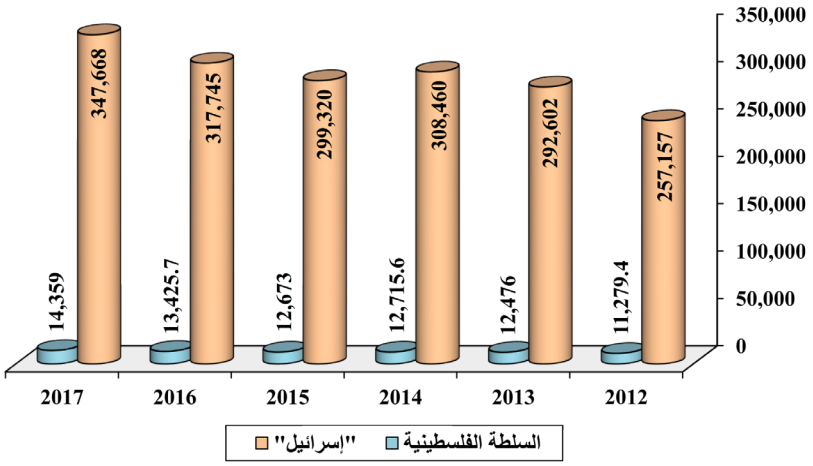

متوسط دخل الفرد:

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 2,864 دولاراً و2,957 دولاراً لسنتي 2015 و2016 على التوالي، أي أن نصيب الفرد قد انخفض بنسبة 3.2% سنة 2015، ثم عاد للارتفاع بنسبة 3.2% سنة 2016. وحسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017 يُتوقع ارتفاع دخل الفرد إلى 3,078 دولار بمعدل زيادة قدره 4.1%. وكان التفاوت بين الضفة الغربية وقطاع غزة واضحاً في هذا المؤشر أيضاً، حيث بلغ معدل دخل الفرد سنة 2017 نحو 3,929 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,878 دولاراً في القطاع، بينما بلغ معدل دخل الفرد سنة 2016 نحو 3,727 دولار في الضفة، مقارنة بنحو 1,851 دولاراً في القطاع.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل"
2012–2017
بالأسعار الجارية (بالدولار)

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"
2012	2,787	32,522
2013	2,992	36,321
2014	2,960	37,562
2015	2,864	35,731
2016	2,957	37,192
2017*	3,078	40,021

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2017.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2012–2017 بالأسعار الجارية (بالدولار)

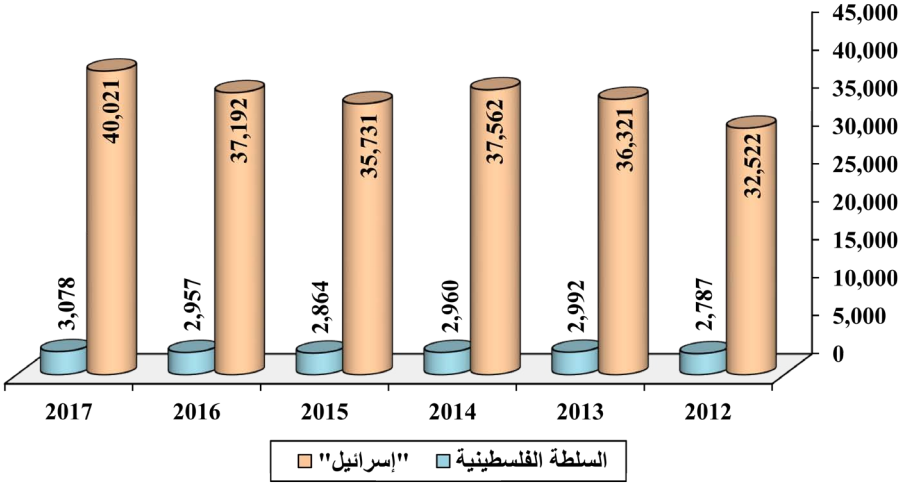

البطالة:

بلغت نسبة البطالة في الضفة والقطاع 28.4% سنة 2017 بناء على معدل أرقام الأرباع الثلاث الأولى من السنة، مقارنة بـ 27% سنة 2016، و26% سنة 2015. مع العلم أن حالة البطالة تتفاوت بين الضفة والقطاع، إذ تفرض أجواء الحصار والدمار انعكاساتها على القطاع؛ ففي سنة 2017 بلغت نسبة البطالة 44% في القطاع، مقابل 19% في الضفة، بينما في سنة 2016 بلغت نسبة البطالة 41.7% في القطاع مقابل 18.2% في الضفة.

الإيرادات والنفقات:

وقد ارتفع صافي إجمالي الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية حسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 بنسبة 3% مقارنة بسنة 2016، حيث من المتوقع أن يبلغ نحو 3,658 مليون دولار سنة 2017، مقارنة بنحو 3,552 مليون دولار سنة 2016. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات العامة للسلطة، بما فيها النفقات التطويرية، نحو 3,934 مليون دولار لسنة 2017، مقارنة بـ 3,879 مليون دولار سنة 2016، بنسبة ارتفاع قدرها 1.4%. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة عجز الموازنة 276 مليون دولار سنة 2017، مقارنة بعجز قيمته 327 مليون دولار سنة 2016.

الدعم الخارجي:

من المتوقع أن تبلغ قيمة الدعم الخارجي (بما في ذلك التمويل التطويري) 611 مليون دولار سنة 2017 مقارنة بـ 766 مليون دولار سنة 2016. ومن الملاحظ أن السلطة عانت في السنوات الأخيرة من تراجع الدعم الخارجي، والذي يستخدم عادة لفرض الأجندة السياسية للدول الداعمة خصوصاً الدول الغربية؛ فبعد أن بلغ معدل هذا الدعم من مجمل إيرادات السلطة 42.3% خلال الفترة 2000–2013؛ وبعد أن وصلت هذه النسبة إلى 52.6% من مجمل إيرادات السلطة سنة 2008 (وهي السنة التي تلت الانقسام السياسي الفلسطيني)، فقد تراجعت هذه النسبة إلى 14.3% في سنة 2017.

وفي ظلّ اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، والممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى تحجيم الاقتصاد الفلسطيني، وتكريس تبعيته للاحتلال الإسرائيلي، فإن احتمالات حدوث نمو اقتصادي حقيقي، أو تصحيح جوهري على مسار هذا النمو خلال المرحلة القادمة تبدو مستبعدة.

دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2000–2017

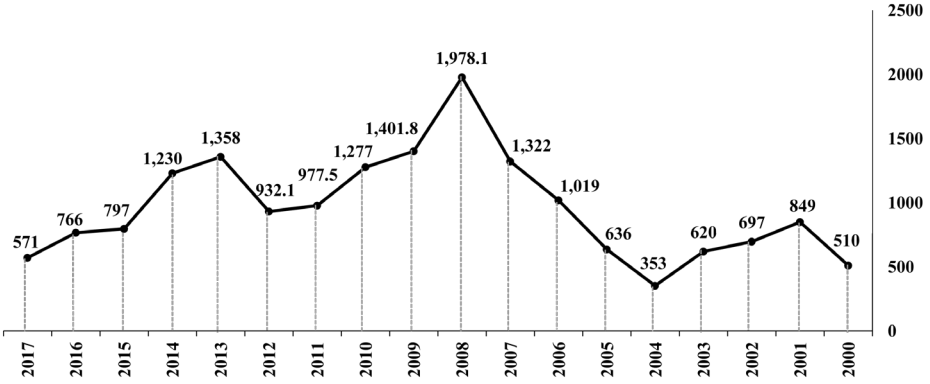

رابعاً: العدوان الإسرائيلي ومساري المقاومة والتسوية

العدوان والمقاومة:

واصلت "إسرائيل" عدوانها على الشعب الفلسطيني خلال سنتي 2016 و2017، وأبقت على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات. واستمرت الانتفاضة الفلسطينية الشعبية في الضفة الغربية بدرجات متفاوتة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وشكّلت واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال منذ اندلاعها في تشرين الأول/ أكتوبر 2015؛ والواضح أن سلطات الاحتلال بدت عاجزة عن القضاء على ما أسمته "موجة الإرهاب"، على الرغم من الإجراءات والسياسات التي تتبعها منذ تطور العمليات الفردية في بداية الانتفاضة، وعلى الرغم من التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية في رام الله. ولقد تجاوز الشعب الفلسطيني حالة العجز عند قيادته، وهبّ ليوجه للمحتل رسالة بأن المسجد الأقصى والمقدسات خطّ أحمر لا يمكن تخطيه.

وأعادت العملية التي قام بها ثلاثة من فلسطينيي 1948 داخل باحات المسجد الأقصى المبارك، في 2017/7/14، وأدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين، انتفاضةَ القدس إلى الواجهة من جديد، حيث ارتفعت وتيرة العمليات ضدّ الاحتلال بشكل واضح، فقد زاد عددها من 94 عملية خلال حزيران/ يونيو 2017، إلى 222 عملية خلال تموز/ يوليو 2017. كما تصاعدت حدّة المواجهات مع الاحتلال بعد قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، فقد زاد عددها من 84 عملية خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، إلى 249 عملية خلال كانون الأول/ ديسمبر 2017.

في المقابل شهد قطاع غزة استمرار التهدئة طوال سنتي 2016 و2017، بالرغم من الخروقات الإسرائيلية "المحدودة" لها، والتي قابلها انخفاض حاد في إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن "الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد شهد قطاع غزة 40 عملية إطلاق للقذائف الصاروخية والهاون خلال سنة 2016، مقابل 27 عملية إطلاق في سنة 2017، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي.

كما استمرت "إسرائيل" بفرض سياسة الحصار البري والبحري على قطاع غزة، لتُكرس واقعاً غير مسبوق من الخَنْق الاقتصادي والاجتماعي لسكان القطاع، ولتُحْكم قيودها على حرية حركة الأفراد وتنقلهم، ولتفرض إجراءات تقوض حرية التجارة وتقلصها، بما في ذلك الواردات من الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة السكان.

وحافظت عمليات المقاومة على معدلها خلال سنتي 2016–2017، فقد سجل جهاز المخابرات الإسرائيلي "الشاباك" 1,415 عملية مقاومة في سنة 2016 مقابل 1,516 عملية سُجلت خلال سنة 2017 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة.

توزيع أماكن العمليات 2016–2017

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	شرقي القدس	فلسطين المحتلة سنة 1948	قطاع غزة*	المجموع
2016	1,033	327	12	43	**1,415**
2017	1,096	368	13	39	**1,516**
المجموع	**2,129**	**695**	**25**	**82**	**2,931**

* بما فيها سيناء.

قتلى وجرحى:

استشهد في سنة 2016 ما مجموعهُ 134 فلسطينياً، بينهم 35 طفلاً، بينما استشهد في سنة 2017 ما مجموعه 94 فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس. وقد جُرح 3,230 فلسطينياً في سنة 2016، بينهم 1,040 طفلاً، بينما جُرح نحو 8,300 فلسطيني في سنة 2017. ويعود سبب زيادة الجرحى سنة 2017 إلى تزايد المظاهرات والاشتباكات الميدانية، خصوصاً في أثناء هبة باب الأسباط في صيف 2017، وبعد قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في 2017/12/6. وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 17 إسرائيلياً في سنة 2016، و18 إسرائيلياً في السنة التالية حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جُرح 170 إسرائيلياً في سنة 2016، وذلك مقابل 66 حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013–2017

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2013	49	6	171	44
2014	2,240	89	11,449	375
2015	179	29	1,618	249
2016	134	17	3,230	170
2017	94	18	8,300	*66

* حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013–2017

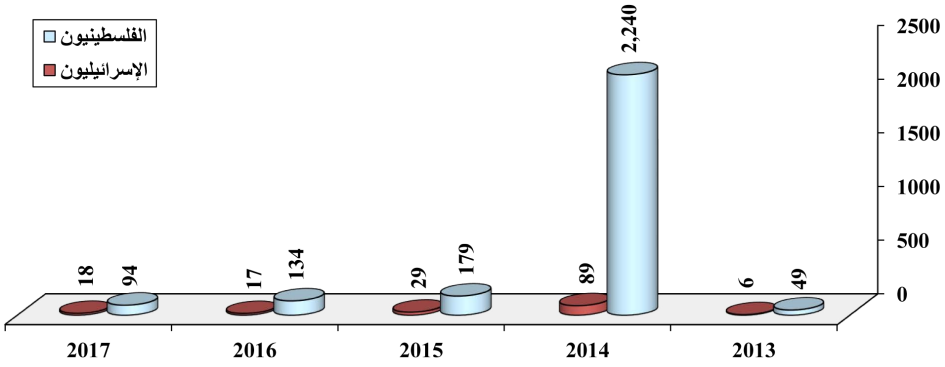

الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013–2017

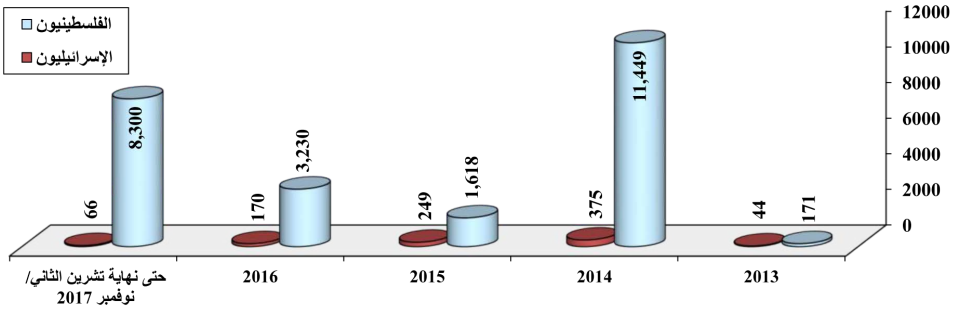

الأسرى:

تُعدّ سنتا 2016 و2017، على غرار السنين التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 6,154 أسيراً في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بينهم 59 أسيرة و311 طفلاً، و11 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 5,758 من الضفة الغربية، منهم 492 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 326، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. وقد رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 6,500 مواطناً فلسطينياً خلال سنة 2017، بينهم 1,600 طفل، و170 امرأة وفتاة. فيما وصل عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 453 معتقلاً في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، بينهم 9 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني.

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2013–2017

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال	المعتقلون الإداريون
2013	5,023	4,408	389	476	17	154	155
2014	6,200	5,729	371	481	23	152	450
2015	6,900	6,482	328	502	55	450	650
2016	6,500	6,080	350	459	53	300	536
2017 (حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر)	6,154	5,758	326	525	59	311	453

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

العدوان على القدس والمقدسات:

اتخذ العدوان الإسرائيلي في سنتي 2016–2017 على المقدسات الإسلامية والمسيحية، في القدس خصوصاً وفي فلسطين التاريخية عموماً، منحاً تصاعدياً خطيراً، وشهدت سنة 2017 محاولة الاحتلال لفرض أمر واقع جديد في المسجد الأقصى من خلال نصب كاميرات مراقبة وبوابات إلكترونية في 2017/7/14، فهبَّ المقدسيون ضده فيما عُرِفَ بـ"هبة باب الأسباط" ونجحوا بعد أسبوعين من الغضب والاعتصامات أمام بوابات المسجد الأقصى في إجبار سلطات الاحتلال على التراجع. وكذلك حفلت

هذه الفترة بتحولات سياسية كان آخرها قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2017/12/6 الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل السفارة الأمريكية إليها.

وقد تصاعدت التصريحات والإجراءات التحريضية والتضييق ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية، من قِبل مسؤولين سياسيين ودينيين وقضائيين؛ ففي أواخر سنة 2016، افتتحت وزيرة الثقافة ميري ريغيف، ونير بركات رئيس بلدية الاحتلال في القدس بوجود شخصيات أخرى، نفقاً يمتد من سلوان جنوب الأقصى إلى باب المغاربة، وأظهر تقرير لما يسمى بسلطة الآثار الإسرائيلية بأن طول هذا النفق يصل إلى 580 متراً، كما صادق الكنيست الإسرائيلي على قانون منع الأذان في آذار/ مارس 2017، الذي يمنع رفع الأذان في مساجد فلسطين المحتلة سنة 1948 بما فيها القدس، عبر مكبرات الصوت من 11 مساء حتى 7 صباحاً.

وتظهر الإحصائيات تراجع عدد المسيحيين في مدينة القدس إلى 10 آلاف أي ما نسبته 1% من سكان القدس. وخلال فترة التقرير، قام المستوطنون الصهاينة بالاعتداء على عدد من الكنائس والمعالم المسيحية وكتبوا عبارات مسيئة للمسيحيين وللمسيح، ودمروا أجزاء من بعضها.

وأغلقت السلطات الإسرائيلية سبع مؤسسات وهيئات فلسطينية، في شرقي القدس والأراضي المحتلة سنة 1948، بسبب دعمها للقدس والمقدسيين والمرابطين. وقد شهدت سنة 2016 ارتفاعاً كبيراً لعدد مقتحمي المسجد الأقصى من المتطرفين اليهود، حيث بلغ عددهم 14,806، وقد زادت نسبتهم 28% عن سنة 2015، يضاف إلى ذلك ما مجموعه 1,165 جندياً اقتحم الأقصى خلال سنة 2016. واستحدثت قوات الاحتلال إدخال سيارة كهربائية لتأمين الاقتحامات، كما أبلغت سلطات الاحتلال دائرة الأوقاف في القدس بزيادة ساعة على الأوقات الصباحية المخصصة للاقتحامات. وأبعدت سلطات الاحتلال عن الأقصى نحو 258 من رواده لفترات تتراوح بين ثلاثة أيام وستة أشهر. وما زالت سلطات الاحتلال تمنع 60 مرابطة مقدسية منذ شهر آب/ أغسطس 2015 من دخول الأقصى. بينما وصل عدد المستوطنين الذين اقتحموا المسجد سنة 2017 إلى 25,628 مستوطناً، وهو العدد الأعلى منذ احتلاله سنة 1967، بنسبة زيادة 73% عن سنة 2016، وبواقع 1,023 ساعة اقتحام، وقد فتحت قوات الاحتلال المسجد أمام هذه الاقتحامات 232 يوماً. هذا بالإضافة إلى وقوع 900 اعتداء على المسجد الأقصى وعلى المصلين خلال سنة 2017، كان آخرها محاولة تركيب بوابات إلكترونية على أبوابه.

وفي الوقت نفسه، تواصلت برامج التهويد الحثيثة في القدس، بما في ذلك الحفريات والأنفاق تحت المسجد الأقصى وحوله، وبناء المعابد والمرافق اليهودية والاستيطانية، وهدم منازل المقدسيين، والتضييق عليهم. غير أن أهل القدس ما زالوا يقدمون نماذج متميزة في الصبر والصمود والثبات.

العدوان على الأرض:

شهدت سنتا 2016–2017 استمرار الوتيرة المنتظمة المنهجية للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد الوحدات السكنية الاستعمارية التي أضافها الاحتلال نحو 2,500 وحدة سكنية خلال سنة 2016، كما قام بمصادرة 13,295 دونماً. بينما صادقت سلطات الاحتلال منذ بداية سنة 2017 على مخططات لبناء 6,500 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وصادرت ما مجموعه 9,784 دونماً. وبلغ عدد المستعمرات التي توسعت خلال سنة 2016 نحو 90 مستعمرة. وقامت مجموعات المستوطنين خلال سنة 2017 بإنشاء 8 بؤر استيطانية جديدة، في الوقت نفسه، يقوم الاحتلال بإنشاء نحو 3,122 وحدة سكنية جديدة، ويتابع توسيع نحو 60 مستعمرة صهيونية.

وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستعمرات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى نحو 800 ألف مستوطن سنة 2017، يقطنون في 196 مستعمرة إسرائيلية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس.

وقد تابعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمليات هدم منازل الفلسطينيين وطرد السكان من منازلَ ومبانٍ عامة، في منطقة ج في الضفة الغربية (وهي المنطقة الخاضعة لسيطرة عسكرية ومدنية إسرائيلية كاملة)، وكذلك في شرقي القدس. وقامت خلال سنة 2016 بهدم 1,064 منزلاً ومنشأة، مقارنة بهدم نحو 500 منزل ومنشأة خلال سنة 2017، وفق البيانات المتوفرة.

أما الجدار العنصري العازل في الضفة الغربية، والذي يبلغ طوله 790 كم، فقد استكملت السلطات بناء أكثر من 60% منه، أي نحو 474 كم، وهناك 10% ما زالت قيد التنفيذ.

من جهة أخرى، واصل الاحتلال الإسرائيلي سياسة تعزيز نفوذه وتسهيل حياة مستوطنيه في الضفة الغربية؛ من خلال التوسع في بناء ما يُعرف بـ"الطرق الالتفافية" التي وصل طولها إلى 770 كم حتى سنة 2015. وفي المقابل، استمرت سلطات الاحتلال في إعاقة حركة السكان في الضفة من خلال الحواجز المنتشرة في أرجائها، والتي بلغ عددها 607 مع نهاية سنة 2015. ولم تظهر بيانات محدَّثة لهذه الإحصائيات حتى الآن.

وما زال قطاع غزة يشهد حصاراً قاسياً، ويحرم من الحصول على احتياجاته العادية، ويتم تعويق عمليات التنمية أو تحديث البنى التحتية، ويُحرم أبناؤه من حرية التنقل، كما يتم التضييق على الصيد البحري، وكافة مناشط الحياة الاقتصادية. ودمر النظام المصري منذ تموز/ يوليو 2013 حتى نهاية 2015 نحو ألفي نفق على الحدود مع قطاع غزة، كما تابع بشكل حثيث في سنتي 2016–2017 تدمير ما يتم اكتشافه من أنفاق.

مسار التسوية:

عانى مسار التسوية السلمية من التعثر والجمود معظم الفترة التي يغطيها التقرير. وتابعت "إسرائيل" سياستها المعتادة في "إدارة" عملية التسوية وليس حلها، واستمرت في فرض الحقائق على الأرض من خلال برامج الاستيطان والتهويد؛ في الوقت الذي لم تستطع فيه السلطة الفلسطينية تجاوز دورها الوظيفي؛ كما لم تأخذ "إسرائيل" بجدية كافة تهديدات قيادات السلطة بالتخلي عن مسار اتفاقيات أوسلو واستحقاقاتها. واستفادت "إسرائيل" من حالة الانقسام الفلسطيني، ومن البيئة العربية والإسلامية الضعيفة والمنقسمة. كما كثَّفت اتصالاتها التي كُشِفَ عن بعضها مع أنظمة عربية لا تقيم علاقات رسمية معها، بهدف "التطبيع"، والالتفاف على الفلسطينيين، وإفراغ "المبادرة العربية" من محتواها، وسعياً إلى حرف البوصلة وتوجيه العداء نحو إيران.

فشلت المبادرة الفرنسية التي جمعت فرنسا لأجلها عشرين من وزراء الخارجية وممثلي الدول في حزيران/ يونيو 2016، والتي حاولت من خلالها التأكيد على حلّ الدولتين، وتثبيت مواعيد نهائية للتفاوض، كما لم ينجح اجتماع باريس للسلام في كانون الثاني/ يناير 2017 بسبب المقاطعة الإسرائيلية له، وبسبب الدور الأمريكي المعطّل. وفشلت على مسار التسوية أيضاً مبادرات روسية وصينية... وغيرها.

لم تنجح قمة العقبة السرية التي عُقدت في 2016/2/21 بمشاركة أمريكية إسرائيلية أردنية مصرية، وتداولت أفكاراً متعلقة ببرامج بناء الثقة والتطبيع ويهودية "إسرائيل" وتبادل الأراضي، بما فيها أجزاء من سيناء، في إحداث اختراقات حقيقية. ومع استلام ترامب للرئاسة الأمريكية، لم يعد ثمة حديث عن عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي، كما ظهر تراجع عن تبني حلّ الدولتين. وأخذت تظهر "إشاعات" عما يُعرف بـ"صفقة القرن"، لكن الأمريكان لم يعرضوها رسمياً؛ ويتحدث مضمونها المتداول عن تحسين حياة الفلسطينيين، وعن مفاوضات سقفها عشر سنوات، وعن تبادل أراضٍ، بحيث يحصل الجانب الإسرائيلي على الكتل الاستيطانية وأجزاء من غور الأردن، بينما يتم تعويض الفلسطينيين بأجزاء من سيناء محاذية لقطاع غزة، وتُهمِل "الصفقة" مستقبل القدس وحقوق العودة للاجئين، وتضمن معايير الأمن الإسرائيلية. وهي عملياً أقرب إلى تصفية القضية الفلسطينية، منها إلى حلٍّ يرضى عنه فلسطينيون يدعمون التسوية.

غير أن مسار التسوية تلقى ضربة قاصمة عندما قررت الولايات المتحدة في 2017/12/6 الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ونقل سفارتها إليها؛ كما أقرّ الكنيست الإسرائيلي قانوناً بإخراج القدس من العملية التفاوضية. وبالرغم من الرفض الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي للقرارين، فإن الجانب الإسرائيلي ماضٍ في فرض رؤيته بالقوة، بينما تلفظ عملية التسوية السلمية أنفاسها.

خامساً: المشهد الإسرائيلي

الوضع الداخلي:

أظهرت سنتا 2016–2017 تعزيزاً لهيمنة ونفوذ تيارات اليمين الصهيوني، وخصوصاً المتطرفة منها كحزب البيت اليهودي؛ فيما عانت أحزاب وقوى اليسار من مزيد من التراجع والانحسار، ومن الضعف القيادي لدرجة أن آفي غباي القادم من حزب كُلّنا تمكن من الفوز برئاسة حزب العمل في صيف 2017. في المقابل، تمكن رئيس الوزراء نتنياهو من تقوية وضعه في الليكود، كما قوّى وضعه في قيادة الحكومة عندما ضمّ حزب "إسرائيل بيتنا" للائتلاف الحكومي، حيث تولى ليبرمان وزارة الدفاع في أيار/ مايو 2016.

وفي أجواء ترعى فيها الحكومة الإسرائيلية "الروح اليهودية" بشكل عنصري على خلفيات قومية أو دينية أو تراثية، سعت وزيرة "العدل" أييلت شاكيد لإعداد مجموعة قوانين تبرز هوية "إسرائيل" وجوهرها التراثي اليهودي. وبعد أن وصلت مسألة "يهودية الدولة" إلى الكنيست عدة مرات، صادقت اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست سنة 2017 على مشروع قانون القومية، مما يفتح له الطريق لإجراءات قوننته وتشريعه؛ ومفاده أن حقّ تقرير المصير في "إسرائيل" يقتصر فقط على "الشعب اليهودي"، وأن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية، مع سحب العربية كلغة رسمية. وتمّ تشريع قانون "الإقصاء" في تموز/ يوليو 2017 الذي يسمح بإلغاء العضوية من الكنيست لمن تُوجه له تُهم بالتحريض على العنف، والكفاح المسلح ضدّ "إسرائيل". وصادق الكنيست على قانون منع الأذان. كما أقر الكنيست في 2017/4/5 قانوناً يسمح بتسريع عمليات هدم المنازل العربية بذريعة البناء غير المرخص دون الرجوع إلى الإجراءات القضائية. وفي شباط/ فبراير 2017 أعطى الكنيست الغطاء القانوني لمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة، وبالتالي شرعنة البؤر الاستيطانية.

واتساقاً مع تفشي العنصرية الصهيونية، سعت جهات إسرائيلية للضغط لفرض "النشيد الوطني الإسرائيلي" (الهاتكفا) على المدارس العربية في فلسطين المحتلة 1948؛ كما صدرت فتاوى عن حاخامات كبار تجيز قتل الفلسطينيين الذي يحملون أدوات حادة (كالسكاكين).

من جهة أخرى، تزايدت مظاهر الفساد المالي والإداري والأخلاقي في الأجهزة الحكومية الإسرائيلية. وارتفعت نسب الشكاوى من التحرش الجنسي في الشرطة والجيش. وتعرَّض عدد من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال للتحقيق في صفقات مشبوهة مثل ملف الغواصات والقوارب البحرية. وفُتحت ملفات تحقيق مع نتنياهو متعلقة بفضيحة تلقي هدايا ثمينة، وبعقد صفقات مع جهات إعلامية ليحظى بتغطية إعلامية أفضل.

المؤشرات السكانية:

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2016 بنحو 8.629 ملايين نسمة، بينهم 6.446 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.7% من السكان. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2016 بنحو 1.797 مليون، أي ما نسبته 20.8% من السكان. وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (333 ألفاً تقريباً) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.464 مليون سنة 2016، أي نحو 16.9% من السكان. وفي سنتي 2016 و2017 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003.

أعداد السكان في "إسرائيل" – سنوات مختارة

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2010	7,695,100	5,802,400	1,573,100	319,600
2012	7,984,500	5,999,600	1,647,200	337,700
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2016	8,628,600	6,446,100	1,797,300	386,200
2017*	8,796,500	6,559,600	1,837,600	399,300

* أعداد سنة 2017 هي بناء على معدل الأشهر الأحد عشر الأولى من السنة حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

أعداد السكان في "إسرائيل" 2015–2017

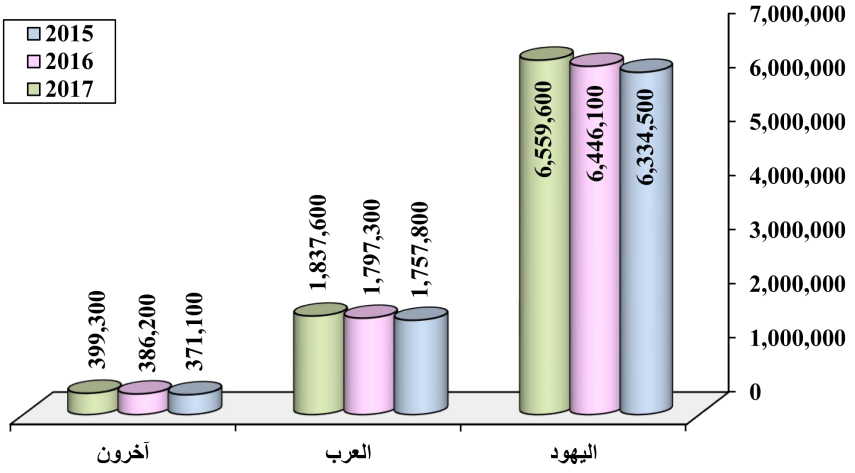

وقد قَدِم إلى "إسرائيل" 27,908 مهاجرين و25,977 مهاجراً في سنتي 2015 و2016 على التوالي. وحتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 قَدِم إلى "إسرائيل" 23,686 مهاجراً. وتُظهر هذه الأرقام استقراراً نسبياً في معدل الهجرة في الفترة 2014–2017، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحوٍ واسع.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2016

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010	2015	2016	المجموع الكلي
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129	27,908	25,977	**1,370,400**

يشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2014، ما عدا الفترة 2015–2016.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2016

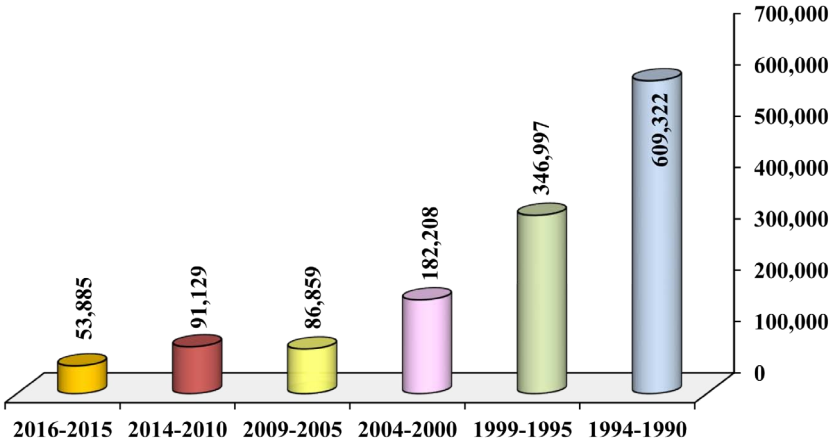

ومن جهة أخرى، يُقدّر عدد اليهود في العالم بـ 14.411 مليون نسمة في نهاية سنة 2016، يعيش 83.5% منهم في الولايات المتحدة و"إسرائيل". في الوقت نفسه، استمرت ظاهرة توقف نمو عدد يهود العالم، باستثناء "إسرائيل"، وذلك نتيجة تدني نسبة النمو الطبيعي، وترك الدين اليهودي، وانتشار الزواج المختلط.

نسبة اليهود في العالم 2016 (%)

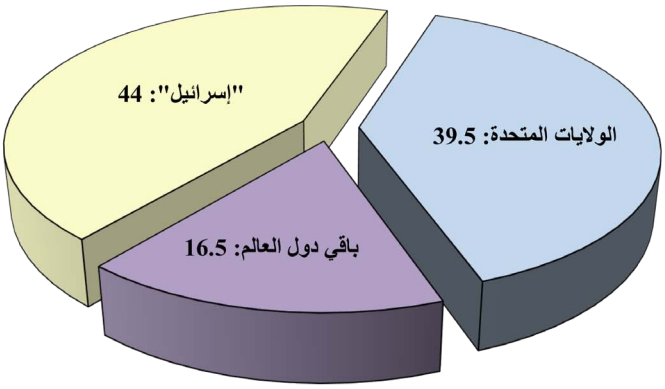

المؤشرات الاقتصادية:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لسنة 2016 ما مجموعه 1,220.3 مليار شيكل (318 مليار دولار) سنة 2016 مقارنة بـ 1,162.5 مليار شيكل (299 مليار دولار) سنة 2015، وبنمو مقداره 5%. أما بالنسبة لسنة 2017، فيُقدّر الناتج المحلي

الإجمالي الإسرائيلي، حسب المعطيات المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من السنة، بـ1,251.5 مليار شيكل (348 مليار دولار)، ونمو مقداره 2.6%. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ستكون مختلفة، ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية الإسرائيلية.

وبلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي 142,839 شيكل (37,192 دولار) سنة 2016، وبناء على المعطيات المتوفرة فسيبلغ معدل دخل الفرد 144,063 شيكل (40,021 دولار) سنة 2017.

وبلغت المصروفات العامة للحكومة الإسرائيلية لسنة 2016 نحو 470.781 مليار شيكل (122.58 مليار دولار)، أما المصروفات العامة المقرة لميزانية سنة 2017 فكانت 514.068 مليار شيكل (نحو 142.7 مليار دولار). بينما بلغت إيراداتها العامة 447.258 مليار شيكل لسنة 2016 (116.455 مليار دولار). أما الإيرادات العامة المقرة لميزانية سنة 2017 فكانت 469.15 مليار شيكل (نحو 130.3 مليار دولار).

وانخفضت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار، بنسبة 5.4% سنة 2016، وارتفعت الواردات الإسرائيلية بنسبة 6% سنة 2016، مع التأكيد على أن هذا التغير يرجع جزئياً إلى تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار. فإذا ما تمّ احتساب الصادرات والواردات بالشيكل الإسرائيلي، فنجد أن الصادرات انخفضت بنسبة 6.6% سنة 2016، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 4.7%.

أما بالنسبة لسنة 2017، فحسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية بالدولار بنسبة 0.6%، أما الواردات الإسرائيلية فارتفعت بنسبة 5.07%.

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2014–2017 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنة	2014	2015	2016	2017*
الصادرات	68,967.9	64,062.6	60,573.2	*55,476.5
الواردات	72,341	62,071	65,804.5	*62,607.8

* حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

وظلت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها لسنة 2016 نحو 17.59 مليار دولار (29% من مجمل الصادرات الإسرائيلية)، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 8.076 مليارات دولار (12.3% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وفي السنة نفسها، احتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، بينما احتلت بريطانيا المركز الثالث، وتقدمت بلجيكا إلى المركز الرابع.

وحسب الأرقام المتوفرة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، بقيت الولايات المتحدة الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 15.775 مليار دولار، أما الواردات الإسرائيلية منها فبلغت نحو 7.42 مليارات دولار، واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، بينما احتلت بريطانيا المركز الثالث، وسويسرا المركز الرابع.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2016 حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)

البلدان	الولايات المتحدة	الصين	بريطانيا	بلجيكا	هونج كونج	سويسرا	ألمانيا
الصادرات الإسرائيلية إلى:	17,589	3,327.8	3,909.1	2,507.3	4,435.5	1,466.4	1,519.9
الواردات الإسرائيلية من:	8,076.3	5,896.2	3,667.9	3,913.9	1,977.4	4,288.1	4,069.6
حجم التبادل التجاري	25,665.3	9,224	7,577	6,421.2	6,412.9	5,754.5	5,589.5

البلدان	هولندا	الهند	تركيا	إيطاليا	فرنسا	اليابان	بلدان أخرى	المجموع العام
الصادرات الإسرائيلية إلى:	2,139.6	2,399.5	1,297.7	958.3	1,448	759.2	16,815.9	**60,573.2**
الواردات الإسرائيلية من:	2,700.8	1,768.7	2,601.7	2,693.7	1,690.3	2,354.2	20,105.7	**65,804.5**
حجم التبادل التجاري	4,840.4	4,168.2	3,899.4	3,652	3,138.3	3,113.4	36,921.6	**126,377.7**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2016 (بالمليون دولار)

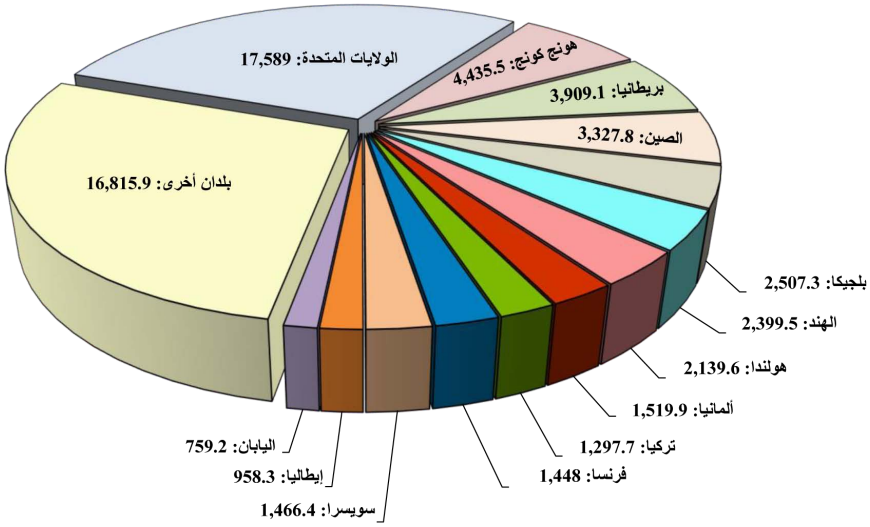

الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2016 (بالمليون دولار)

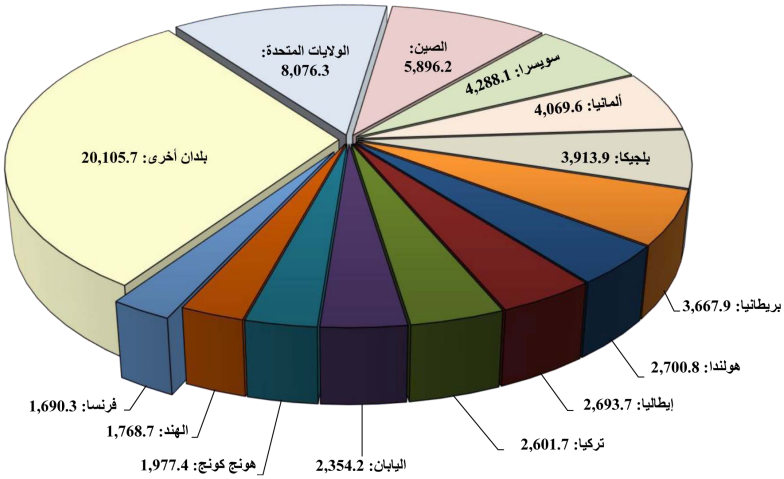

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2016 ما مجموعه 3.11 مليارات دولار من بينها 3.1 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية؛ وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2016 ما مجموعه 127.579 مليار دولار. وفي آخر عهد أوباما، تمّ توقيع اتفاق أمريكي مع الجانب الإسرائيلي بحيث يتم دعم "إسرائيل" بمبلغ 38 مليار دولار على مدى 10 سنوات، بمعدل 3.8 مليار دولار سنوياً تغطي الفترة 2019–2028.

المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2017 (بالمليون دولار)

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع
مجموع المساعدات	2,583.9	2,803.8	3,029.2	3,098	3,115	3,115	3,110	3,110	3,107.5	**130,686.8**

المؤشرات العسكرية:

استمرت حالة الترقب التي تعيشها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ سنوات بسبب تطورات الوضع الفلسطيني، وبسبب الأوضاع المتغيرة والمتسارعة في المحيط الإقليمي؛ خصوصاً في الجبهة الشمالية التي تضم سورية ولبنان، وعلى الجبهة الجنوبية المحاذية لقطاع غزة وسيناء المصرية. وهذه الأوضاع دفعت تل أبيب لإجراء مراجعات وتقييمات متواصلة انعكست على واقع المؤسسة العسكرية ودورها في المرحلة الراهنة والمستقبلية، وتمّ ترجمتها في سلسلة التعيينات على قيادة الجيش، كما انعكست في خطط الجيش واستراتيجيته العسكرية والأمنية، وكذلك على تحديث ترسانته العسكرية. وقد شهدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنتي 2016–2017 جملة من التعيينات والترقيات الجديدة شملت العديد من الأسلحة والمراكز القيادية، باستثناء منصب قائد القوات البرية.

وتركز الاستراتيجية الإسرائيلية، بحسب ما انبثق من مؤتمر هرتسليا، على الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات، كما تقوم على مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو"، عبر التلويح بالتدمير الشامل للبنى التحتية سواء في لبنان أم في قطاع غزة. وبحسب التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية تتمثل المخاطر الخارجية في إيران وحزب الله وحماس وداعش؛ غير أنها تستبعد حرباً قريبة معها، كما تجد نفسها في بيئة رسمية عربية متعاونة أمنياً، أو لا تحمل مخاطر حقيقية عليها.

وقد قام الجيش الإسرائيلي بسلسلة من المناورات العسكرية المتنوعة، والتي جمعت معظم الأسلحة. كما تمّ إقامة مناورات ذات طبيعة مشتركة مع جيوش أخرى خارج الحدود، والتي شهدت في إحدى المناسبات مشاركة دولتي الإمارات العربية المتحدة وباكستان اللتين لا تقيمان علاقات رسمية مع الكيان، بالإضافة إلى إجراء مناورات للمرة الأولى مع سلاح الجو الهندي.

وبلغت الميزانية العسكرية الرسمية الإسرائيلية 18.3 مليار دولار سنة 2017، و17 مليار دولار سنة 2016، مقارنة بـ 15.47 مليار دولار سنة 2015 و16.08 مليار دولار سنة 2014. غير أن الصرف الحقيقي للميزانية العسكرية عادة ما يتجاوز بشكل كبير الميزانية الرسمية المحددة، إذ بلغ هذا الصرف ما مجموعه 20.02 مليار دولار سنة 2016، بينما لم يتضح الصرف الحقيقي لسنة 2017 حتى إعداد هذا التقرير. أما صادرات الأسلحة الإسرائيلية فقد ارتفعت بنسبة 14% سنة 2016 قياساً إلى سنة 2015، لتبلغ القيمة الإجمالية لصفقات الأسلحة التي أبرمتها "إسرائيل" مع جهات أجنبية 6.5 مليارات دولار، مقارنة بـ 5.7 مليارات دولار سنة 2015. بينما لم تتضح قيمة صادرات الأسلحة لسنة 2017 حتى إعداد هذا التقرير.

سادساً: القضية الفلسطينية والعالم العربي

كان العالم العربي خلال سنتي 2016 و2017 مسرحاً زاخراً بالأحداث والتطورات التي شكلت امتداداً للتغيرات التي يمرّ بها المشهد السياسي في المنطقة منذ اندلاع ثورات "الربيع العربي"، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالقضية الفلسطينية. وقد تركّزت تلك الأحداث في سياقين رئيسيين: أولهما استكمال الحملة المضادة لقوى التغيير العربية وداعميها، والتي يُمكن القول إن أزمة الخليج جاءت في سياقها، وتنامي الصراع الإقليمي بين دول "الاعتدال العربي" من جهة وإيران وحلفائها من جهة أخرى، واصطفاف دول المنطقة بحسب موقفها من هذا الصراع، مع الإشارة إلى أن احتواء قوى التغيير واستكمال الحملة ضدها كان هاجساً مشتركاً لدى غالبية الأطراف من الجانبين.

بصورة عامة، صبت هذه التطورات في اتجاه تعزيز موقع "إسرائيل" ومكانتها في المنطقة نسبة إلى الدول العربية وإلى الفلسطينيين، ولا سيّما الملتزمين منهم بمسار التسوية و"الاعتدال"، إلا أنها أتاحت في الوقت نفسه مساحة لعودة بعض الاهتمام بالقضية الفلسطينية نتيجة لعاملين أساسيين: أولهما تراجع حدة الصراعات الداخلية وتأثيراتها على الأجندات السياسية لدول المنطقة، وعلى علاقاتها مع الفلسطينيين. أما العامل الثاني، فيتلخص في أن ميل دول "الاعتدال" لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" في سبيل التفرغ لـ"المواجهة الإقليمية" مع إيران، سواءً بسبب عوامل ذاتية أو استجابةً لتوجهات الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترامب، ما يزال يستدعي تحقيق تقدّم في مسار تسوية القضية الفلسطينية. إلا أن هذا الأمر بدوره ما يزال متعذراً، ويزداد تعثره يوماً بعد يوم، نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية المتزايدة تجاه مدينة القدس والمسجد الأقصى، ونتيجة الدعم الأمريكي الصريح لتلك الانتهاكات، بشكل يقطع الطريق أمام ما يُخشى من "هرولة" بعض الدول العربية باتجاه التطبيع.

مصر:

عاد الدور المصري ليكون أكثر فعالية في إدارة الملف الفلسطيني، حيث رعت مصر مجموعة من لقاءات المصالحة بين فتح وحماس، فتحت المجال لتمكين حكومة رامي

الحمد الله من إدارة قطاع غزة. ومن جهة أخرى، فقد شكّل استمرار تدهور الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء أبرز العوامل التي صبت في صالح البيئة الاستراتيجية بالنسبة لـ"إسرائيل" على الجبهة المصرية، حيث أتاح لها ذلك تعزيز تعاونها الأمني والعسكري مع مصر بصورة غير مسبوقة، وأكسبها أهمية متزايدة كحليف بالنسبة للمؤسسة العسكرية وللقيادة السياسية المصرية. وفي الوقت نفسه، فإن انفلات الأمن في سيناء أسهم في الإضرار بالفلسطينيين وقوى المقاومة في قطاع غزة، عبر استمرار إغلاق معبر رفح، واستخدام هذا الانفلات كذريعة لتجريم الأنفاق، التي كانت أهم شرايين تخفيف الحصار عن سكان القطاع. ومن جهة أخرى، فإن الانفلات الأمني في سيناء أتاح لـ"إسرائيل" تعزيز أفضليتها الاستراتيجية بالنسبة للأردن كمزوّد للطاقة.

الأردن:

إن تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس شكّل أبرز عوامل توتير العلاقة بين عمّان وتل أبيب، وخصوصاً خلال النصف الأخير من سنة 2017، التي شهدت أيضاً توتراً إضافياً، نتيجة لما عُرف باسم "حادثة السفارة"، التي أدت لإخلاء السفارة الإسرائيلية في عمّان ورفض الأردن عودة طاقمها قبل معالجة القضية. وجاء اعتراف دونالد ترامب بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" بمثابة عامل إضافي، قد يدفع نظام الحكم في الأردن لإعادة التفكير بخريطة تحالفاته ولو بشكل مرحلي. إذ إن التعديات الإسرائيلية تجاه الأقصى والقدس ودعم واشنطن لها تشكّلان عوامل تهديد حقيقية للدولة الأردنية، عبر المساس بأحد أبرز مصادر شرعية حكم الأسرة الهاشمية للبلاد منذ قيام المملكة، التي ما يزال شارعها هو الأكثر التصاقاً بالقضية الفلسطينية وتفاعلاً مع تطوراتها.

سورية:

أدت الأزمة الدموية الداخلية إلى تغييب شبه كامل لدور البلاد السياسي في الإقليم، إلا من باب جغرافيتها السياسية التي باتت خاضعة لموازين القوى المتحاربة على الأرض، بعد أن تحوّلت إلى ساحة أساسية لتصفية نزاعات إقليمية ودولية متشابكة. وقد استغلت "إسرائيل" تلك التغيرات في تعزيز موقفها باستمرار السيطرة على

الجولان، واستباحة الأراضي والأجواء السورية لضرب الأهداف التي قرأت فيها مصدر تهديد استراتيجي لها. وفي حين أسهمت الأزمة السورية في استنزاف "الجبهة الشمالية" لـ"إسرائيل" وزيادة الشرخ بين قوى المنطقة، وإكساب الصراع الإقليمي أهمية متزايدة على حساب القضية الفلسطينية، وزيادة مساحة المصالح المشتركة بين "إسرائيل" والأردن على الصعيد الأمني؛ إلا أن تراجع حدة الصراع العسكري في سورية زاد من مستوى التهديد الاستراتيجي على "الجبهة الشمالية" لـ"إسرائيل"، نظراً لتعزز نفوذ القوى المعادية لها على تلك الجبهة.

لبنان:

يعدّ المجتمع الفلسطيني في لبنان من المجتمعات الفاعلة في بلاد الطوق، نظراً للحرية النسبية التي يتمتع بها الفلسطينيون؛ ونظراً لأن معظمهم ما زال يعيش في مخيمات وتجمعات تعكس هويته واهتماماته وتطلعاته الفلسطينية. غير أنه من أكثر المجتمعات معاناة بسبب حرمانه من حقوق العمل في الكثير من المهن ومن حقوق التملك، وبسبب ضعف الخدمات، وتردي الأمن في بعض المخيمات. وقد عانى مخيم عين الحلوة من العديد من الاشتباكات المسلحة؛ غير أن تعاون القوى الفلسطينية مع الأمن اللبناني أدى لمحاصرة معظم المشاكل الأمنية. ولعل نتائج الإحصاء لفلسطينيي لبنان (175 ألفاً) تصبّ في خانة طمأنة السلطات والقوى السياسية، وإعطاء الحقوق المدنية والإنسانية للفلسطينيين.

دول الخليج:

جاءت التغيرات التي شهدتها دول الخليج العربي، في جزء كبير منها، نتيجة لتطورات مشهد الحكم في السعودية، واستمرار الحملة ضدّ قوى التغيير، فإن تقاطعها مع الرغبة الأمريكية بتفريغ المشهد في المنطقة للصراع مع إيران بدا أنه فتح المجال أمام تحولات كُبرى، يُنذر نجاحها بتحسن البيئة الإقليمية بالنسبة لـ"إسرائيل" بصورة غير مسبوقة عبر "تطبيع" وجودها في المنطقة، وبانضمام دول عربية إلى جهود تصفية القضية الفلسطينية. إلا أن اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" أثار تساؤلات كبيرة حول إمكانية تحقق هذا الأمر، ولا سيّما مع معارضة أبرز طرفين معنيين بالقضية

الفلسطينية ضمن محور الاعتدال، أي الأردن والسلطة الفلسطينية، لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" في ضوء هذه التطورات، على الرغم من أنهما اثنان من أصل الدول العربية الثلاثة التي تربطها بتل أبيب اتفاقيات سلام.

مسار التطبيع:

شهدت التبادلات التجارية بين "إسرائيل" ومصر في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2017 نمواً بنسبة 8.2% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016، بعدما شهدت انخفاضاً سنة 2016 بنسبة 18.4% مقارنة بسنة 2015. أما الأردن، فقد شهدت التبادلات التجارية بينه وبين "إسرائيل" في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2017 انخفاضاً بنسبة 7% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016، كما شهدت انخفاضاً أيضاً سنة 2016 بنسبة 30% مقارنة بسنة 2015. وشهدت المغرب انخفاضاً في التبادل التجاري بينها وبين "إسرائيل" في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2017 بنسبة 28.4% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016، بعد النمو الذي شهدته سنة 2016 بنسبة 45.1% مقارنة بسنة 2015 (انظر الجدول أدناه). وبشكل عام حافظت هذه التبادلات التجارية على مستوى منخفض قياساً بصادرات وواردات هذه الدول، وهي تعكس نفوراً شعبياً واسعاً من التطبيع الاقتصادي مع "إسرائيل".

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2015–2016
(بالمليون دولار)

البلد	الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2016	2015	2016	2015
مصر	79.1	112.1	57	54.6
الأردن	48.9	98.7	308.1	410.5
المغرب	39.5	23	16.5	15.6

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2015–2016

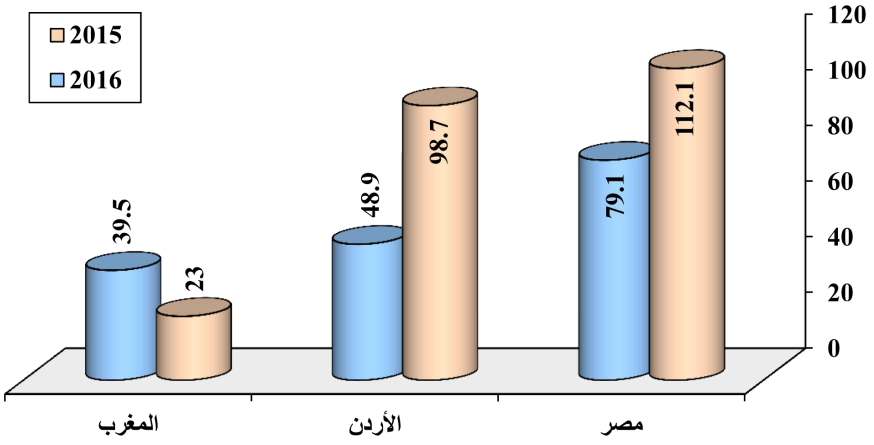

الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2015–2016

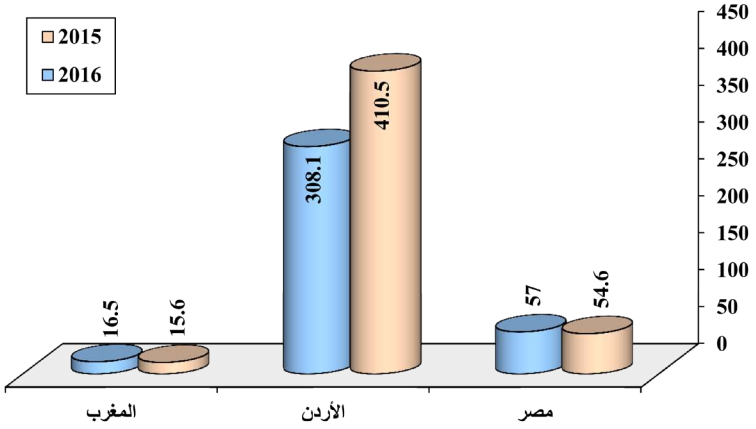

سابعاً: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

يستقرئ التقرير الاستراتيجي فيما يتعلق بهذا العنوان منظمة التعاون الإسلامي، ويدرس حالتين كنموذجين عن العالم الإسلامي هما تركيا وإيران، كما يستطلع مسارات التفاعل الشعبي ومسارات التطبيع.

منظمة التعاون الإسلامي:

استمرت منظمة التعاون الإسلامي خلال سنتي 2016–2017 في التعبير عن مواقفها المنددة بالممارسات الإسرائيلية، إلا أنها لم تصل في ردود فعلها إلى ما يفرض على الاحتلال الإسرائيلي أن يغير من سياساته تجاه الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية خصوصاً المسجد الأقصى. ومن الواضح بأن منظمة التعاون الإسلامي ستتابع سياساتها النمطية التقليدية غير القادرة على الأداء الفعّال المؤثر في المدى المنظور.

تركيا:

تابعت تركيا سياستها الداعمة بقوة لقضية فلسطين، والناقدة للسياسة الإسرائيلية. غير أنها في الوقت نفسه أعادت علاقاتها السياسية السابقة مع "إسرائيل" بعد إعلان ملف سفينة "مرمرة"، وطورت علاقاتها التجارية معها.

وتابعت تركيا سياستها الناشطة مع الجانب الفلسطيني، واحتفظت بعلاقات جيدة مع قيادات فتح وحماس. فعلى المستوى الرسمي، تكررت زيارات الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى تركيا خلال سنتي 2016–2017، والتقى خلالها كل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلدرم. أما بالنسبة للعلاقة مع حركة حماس، فقد تواصلت لقاءات الرئيس التركي ورئيس الوزراء وعدد من المسؤولين لقيادات من حماس وخصوصاً خالد مشعل. وعلى الرغم من المحاولات الإسرائيلية لقطع العلاقة بين تركيا وحماس، إلا أن تركيا رفضت كل هذه المحاولات، واعتبرتها حركة وطنية تحظى بشعبية واسعة، كما دعمت بشكل قوي رفع الحصار عن قطاع غزة وإعماره.

وقد استضافت تركيا مؤتمر قمة إسلامي في كانون الأول/ ديسمبر 2017 رداً على قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، وحرصت على إظهار تضامن العالم الإسلامي مع القدس وفلسطين في وجه الإجراءات الإسرائيلية والأمريكية.

إيران:

تابعت إيران سياستها التقليدية في رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" والدعوة إلى إزالتها، وفي دعم المقاومة الفلسطينية. ولأن إيران عززت مكانتها الإقليمية في الفترة الماضية خصوصاً في سورية والعراق ولبنان واليمن؛ فقد اعتبرتها التقارير الإسرائيلية مصدر تهديد خارجي لها. ولأن السياسات الإقليمية الإيرانية تتسبب بعداء أو قلق أوساط "سنية" واسعة، فقد حاولت "إسرائيل" اللعب على الوتر الطائفي لتوجيه العداء الرسمي العربي، وخصوصاً الخليجي، ضدّ إيران.

وقد شهدت سنتا 2016–2017 تطوراً في مستوى العلاقة بين إيران وحركة حماس، إذ تكررت الزيارات من قبل حركة حماس خلال هذه الفترة، كان أبرزها مشاركة وفد رفيع المستوى من قياديي حركة حماس في حفل تنصيب رئيس الجمهورية حسن روحاني. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2017 زار إيران وفد من حركة حماس، ترأسه نائب رئيس الحركة صالح العاروري؛ وحافظت إيران من جهة أخرى على علاقاتها القوية مع حركة الجهاد الإسلامي، كما حافظت على علاقاتها مع حركة فتح والجهات الرسمية الفلسطينية.

مسارات التفاعل الشعبي ومسارات التطبيع:

شهد العالم الإسلامي مئات الفعاليات الشعبية المؤيدة لقضية فلسطين. وتعدّ قضية القدس والمسجد الأقصى أحد أبرز المعالم التي يتوحد عليها المسلمون في العالم. وقد عمّت المظاهرات معظم أرجاء العالم الإسلامي تنديداً بقرار ترامب نقل السفارة الأمريكية للقدس، كما ظهر هذا التفاعل الإسلامي الواسع أيضاً في صيف 2017 في أثناء هبّة باب الأسباط بالقدس.

وعلى صعيد التبادل التجاري بين العالم الإسلامي و"إسرائيل"، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" بنسبة 13.4% تقريباً في الأشهر الإحدى عشرة

الأولى من سنة 2017 مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016. في الوقت الذي شهدت فيه سنة 2016 انخفاض حجم التبادل التجاري أكثر من 6% مقارنة بسنة 2015.

وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع ماليزيا انخفاضاً كبيراً في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2017 بنسبة 96.7% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016، بعدما شهدت انخفاضاً سنة 2016 بنسبة 58.4% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع نيجيريا نمواً في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2017 بنسبة 34% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016، بعدما شهدت انخفاضاً سنة 2016 بنسبة 35.2% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع أذربيجان نمواً في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2017 بنسبة 4.8% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016، بعدما شهدت نمواً سنة 2016 بنسبة 101.6% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع كازاخستان انخفاضاً في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2017 بنسبة 25.2% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016، بعدما شهدت انخفاضاً سنة 2016 بنسبة 20.7% مقارنة بسنة 2015. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع إندونيسيا انخفاضاً في الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2017 بنسبة 6.7% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2016، بعدما شهدت ارتفاعاً سنة 2016 بنسبة 11% مقارنة بسنة 2015.

الصادرات والواردات الإسرائيلية مع عدد من الدول الإسلامية 2015–2016

(بالمليون دولار)

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
	2016	2015	2016	2015
تركيا	1,297.7	1,701.1	2,601.7	2,446
ماليزيا	583.3	1,419.6	14	15.3
نيجيريا	81.7	128	3.1	2.9
أذربيجان	260.1	129.7	6.2	2.4
كازاخستان	46.5	59.7	2.1	1.6
إندونيسيا	120.9	95.7	43.3	52.2

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من الدول الإسلامية 2015–2016 (بالمليون دولار)

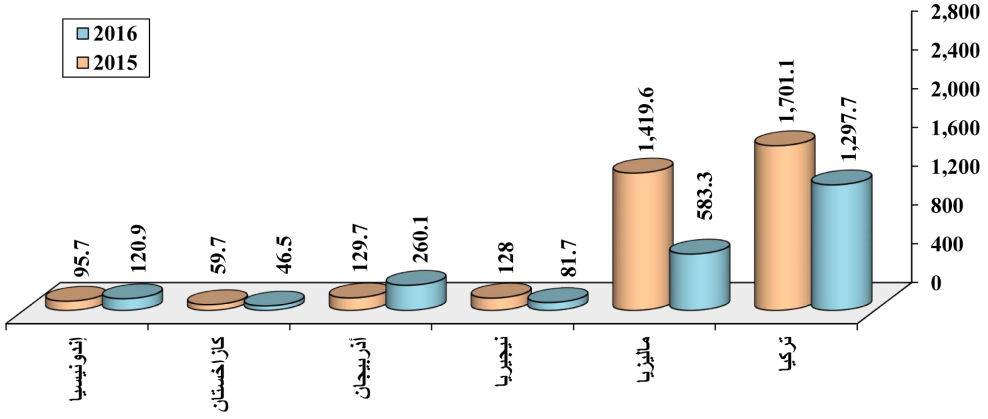

الواردات الإسرائيلية من عدد من الدول الإسلامية 2015–2016 (بالمليون دولار)

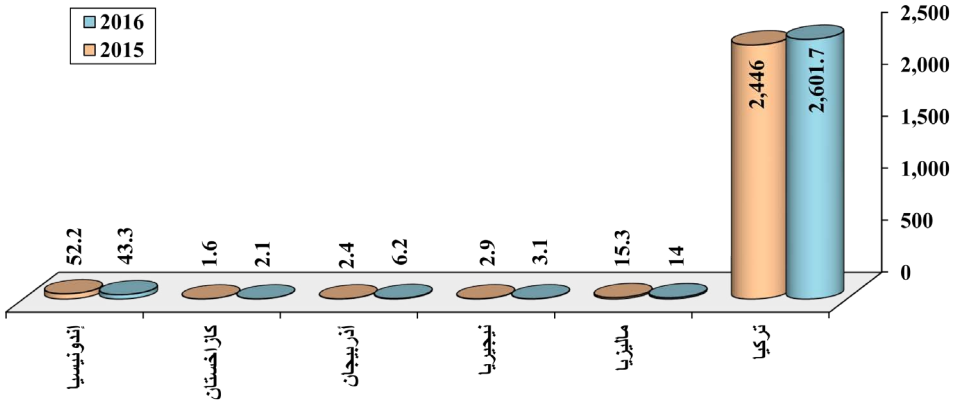

ثامناً: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أدى الانشغال الدولي خلال سنتي 2016–2017 بقضايا إقليمية ودولية أخرى إلى تراجع المشهد الفلسطيني عن الصدارة، إلا في أوقات محدودة. وأسهم في ذلك استمرار حالة اللا استقرار في المنطقة العربية، ومحاولة قوى إقليمية ودولية توجيه مركز العداء إلى إيران. غير أن الانشغال الدولي بقضية فلسطين لا يعني دائماً وبالضرورة خدمة لها، إذ كثيراً ما تتدخل القوى الدولية الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة لكبح أنشطة المقاومة وامتصاص انتفاضات الشعب الفلسطيني، ولتوفير المخرج والغطاء للطرف الإسرائيلي، ودعم مسار تسوية غير عملي وغير فعَّال وغير ملزم للاحتلال.

الولايات المتحدة:

تابعت السياسة الأمريكية في آخر سنة من عهد أوباما 2016، وأول سنة من عهد ترامب 2017 توجهاتها المنحازة لـ"إسرائيل". وكفَّت إدارة أوباما عن أي ضغوط على الجانب الإسرائيلي، ووقّعت مذكرة تفاهم في خريف 2016 تقدم الولايات المتحدة بموجبها 38 مليار دولار مساعدات لـ"إسرائيل" خلال عشر سنوات، واعترف نتنياهو بأن التعاون العسكري والأمني الأمريكي في عهد أوباما "غير مسبوق". وظلّت إدارة أوباما تتبنى الموقف الأمريكي التقليدي بدعم حلّ الدولتين وباعتبار شرقي القدس ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. أما ترامب فتبنى سياسات أكثر يمينية وشعبوية من الرؤساء السابقين في دعم الجانب الإسرائيلي؛ وأفقد أمريكا عملياً الصورة التي حرصت دائماً على إظهارها كراعٍ لعملية التسوية السلمية؛ وحسم التوجه الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" وبنقل السفارة الأمريكية إليها في 2017/12/6، وبشكل يخالف القرارات والقوانين الدولية. كما أظهرت إدارته لغة سياسية متراجعة عن دعم حلّ الدولتين، مع التأكيد أنها معنية بـ"صفقة" لا تشتمل بالضرورة على دولة فلسطينية. هذا، في الوقت الذي ظهرت فيه "شائعات" عما يُعرف بـ"صفقة القرن" تستهدف توسيع قطاع غزة على أجزاء من سيناء وتوطين الفلسطينيين هناك، مع إلغاء حقّ الفلسطينيين في العودة وفي القدس ومعظم الضفة الغربية. كما زادت إدارة ترامب من ضغوطها على منظمة التحرير والسلطة

الفلسطينية، بما في ذلك عدم تجديد ترخيص مكتب المنظمة في واشنطن، والتهديد بقطع المساعدات المالية للسلطة. من جهة أخرى، سعت أمريكا لتشجيع التطبيع العربي (وخصوصاً الخليجي) مع "إسرائيل"، وإلى بناء تحالفات تُغيِّر حالة العداء العربي والإسلامي من "إسرائيل" باتجاه إيران.

الاتحاد الأوروبي:

تابع الاتحاد الأوروبي مجمل سياساته القريبة من السياسات الأمريكية مع الاحتفاظ بهامش اختلاف محدود ولكنه غير مؤثر. واستمر الاتحاد في تبني حلّ الدولتين، ولم يعترف بأي تغييرات على حدود 1967 بما فيها القدس؛ كما طالب برلمانه برفع الحصار عن قطاع غزة. ويعطي الإعلان البريطاني عن الانسحاب من الاتحاد الأوروبي في حزيران/ يونيو 2016 مؤشراً ولو محدوداً لاحتمال ظهور سياسات أكثر تعاطفاً مع الجانب الفلسطيني؛ لأن بريطانيا ظلت تمثل إحدى قوى الشدّ العكسي الأكثر تناغماً مع السياسة الأمريكية. أما فوز مرشح تيار الوسط إيمانويل ماكرون برئاسة فرنسا في أيار/ مايو 2017 فيشير إلى تغيُّر عميق في تركيبة النخبة السياسية الفرنسية، وهو ما يستوجب على الطرف الفلسطيني قراءته بعناية لحسن التعامل معه.

الرباعية الدولية:

استمر التراجع السياسي لدور الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة) في الشأن الفلسطيني؛ والتي لم ترتبط فاعليتها إلا بمحاولة تهدئة واستيعاب الوضع الفلسطيني ووضعه تحت السيطرة، وتوفير مخرج لـ"إسرائيل" من الاستحقاقات المترتبة على احتلالها. ولم تصدر إلا بيانات تؤكد على حلّ الدولتين ووقف الاستيطان، دون إجراءات تنفيذية محددة؛ كما تؤكد على تعزيز الدور الوظيفي للسلطة الفلسطينية؛ وقطع الطريق على قوى المقاومة.

دول البريكس:

يُلاحظ أن دول البريكس (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) التي تمثل 41% من سكان العالم، و22% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتي مثلت داعماً تقليدياً لفلسطين في المحافل الدولية، أخذ سقفها بالانخفاض مع تنامي مصالحها

واعتباراتها الاقتصادية وضعف البيئة العربية والإسلامية. وقد استمرت هذه الدول بدعم إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود 1967، واعتبار شرقي القدس عاصمة لفلسطين، غير أنها تجنبت شجب الاحتلال الإسرائيلي، وإدانة الاستيطان والممارسات التعسفية الإسرائيلية. وقد شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية لهذه الدول (عدا جنوب إفريقيا) مع "إسرائيل" تحسناً كبيراً. وتطورت العلاقات الهندية الإسرائيلية بشكل كبير وتكللت بزيارة رئيس الوزراء الهندي مودي لـ"إسرائيل" في تموز/ يوليو 2017. كما أن عزل رئيسة البرازيل اليسارية روسيف، قد فتح المجال لعودة التقارب الإسرائيلي مع المنظومة الحاكمة الجديدة في البرازيل، خصوصاً مع تعيين وزير خارجية برازيلي يهودي (خوسيه سيرا) وذو ميول صهيونية، وكذلك تعيين شخص يهودي إسرائيلي المولد رئيساً للبنك المركزي البرازيلي. غير أن جنوب إفريقيا قررت خفض مستوى تمثيلها السياسي في "إسرائيل" إلى درجة مكتب اتصال في كانون الأول/ ديسمبر 2017، تعبيراً عن استيائها من السياسات الإسرائيلية. لكن انتخاب رئيس جديد للحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني ANC) في الشهر نفسه، مقرب من الدوائر المؤيدة للصهيونية و"إسرائيل"، يثير القلق حول مدى دعم الحزب الحاكم للقضية الفلسطينية في المستقبل.

المؤسسات الدولية:

تابعت الأمم المتحدة سياستها التقليدية الداعمة لحلّ الدولتين، وواصلت التأكيد على قراراتها السابقة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وسيادته على أرضه، واعتبار "إسرائيل" قوة احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة. وكان معدل الدعم لفلسطين هو 140 صوتاً من أصل 193 صوتاً، وكان أعلى تصويت هو 177 صوتاً مؤيداً لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وبالرغم من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية الضخمة، إلا أن الأمم المتحدة صوتت في 2017/12/21 ضدّ قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس، معتبرة أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس أو تركيبتها الديموجرافية لاغية وباطلة؛ وذلك بأغلبية 128 صوتاً مقابل 9 أصوات.

أما في مجلس الأمن، فقد واصلت الولايات المتحدة توفير الدعم والغطاء للجانب الإسرائيلي واستخدام الفيتو حيثما يلزم. غير أن إدارة أوباما سكتت عن تعويق الإجماع العالمي بمعارضة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة سنة 1967، فامتنعت عن

تأييد قرار مجلس الأمن 2334 في 2016/12/23، مما سمح بصدوره بأغلبية 14 صوتاً؛ وهو ما أثار الغضب الإسرائيلي تجاه أوباما. غير أن إدارة ترامب قالت إنها لن تسمح لهكذا قرارات بالمرور.

وواصلت المنظمات الدولية سياستها التقليدية تجاه فلسطين. فعلى سبيل المثال، دانت اليونسكو الإجراءات الإسرائيلية تجاه الأقصى والقدس والحرم الإبراهيمي...، حيث قررت الولايات المتحدة ثم "إسرائيل"، بغضب، الانسحاب من اليونسكو في كانون الأول/ ديسمبر 2017.

تاسعاً: أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018–2019

في بيئةٍ استراتيجية ما زالت تعاني من حالة السيولة واللا استقرار، ومع تعقيدات التداخل وتدافع المصالح الإقليمي والدولي، فليس من السهل توقع مسارات محددة بدرجة عالية من الاطمئنان. غير أنه على ما يبدو، فإن قضية فلسطين ستحمل العديد من أزماتها واستحقاقاتها السابقة إلى المرحلة القادمة. أما أبرز المسارات المحتملة فيمكن اختصارها (والله أعلم) على النحو التالي:

- يبدو أن مسار التسوية السلمية قد وصل إلى حائط مسدود، وهو في طريقه إلى الانهيار، بعد أن أثبتت منظومة اتفاقيات أوسلو عجزها على حمله باتجاه حلول سياسية حقيقية. وما دامت شروط اللعبة هي نفسها، فإن حلّ الدولتين وفق المنظور الفلسطيني سيسقط عملياً؛ وليس ثمة أفق لتحول السلطة الفلسطينية إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة سنة 1967؛ وليس ثمة أفق أيضاً لتغيير وضع السلطة الراهن كأداة تخدم أغراض الاحتلال، أكثر مما تخدم أهداف الشعب الفلسطيني وتطلعاته.
- ليس من المتوقع أن تتحقق المصالحة الفلسطينية إذا ما ظلَّت تُدار بالطريقة نفسها؛ وإذا لم تسعَ القيادة الفلسطينية الرسمية إلى إنجاز شراكة حقيقية فعالة، تُعبرّ عن الأحجام الحقيقية للقوى الفلسطينية في الداخل والخارج، وتُبنى على أساس برنامج وطني قائم على الثوابت. وينبغي التركيز على مسارات، لا يتحكم بها الطرف الإسرائيلي، كإعادة بناء منظمة التحرير. كما أن ثمة فرصة مستقبلية أفضل لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني في ضوء فشل مسار التسوية السلمية.
- إن أعداد الفلسطينيين ستتجاوز أعداد اليهود في فلسطين التاريخية سنة 2018، وإن قلق السلطات الإسرائيلية من ذلك قد يدفعها لاتخاذ مزيد من الإجراءات العدوانية والعنصرية؛ وهو ما يستدعي بذل كافة الجهود لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.

- ستستمر معاناة الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ما دام تحت الاحتلال والحصار الإسرائيلي، وما دام تحت استحقاقات اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس؛ وستبقى الهيمنة الإسرائيلية على صادرات السلطة ووارداتها (أكثر من 60% من حجم التبادل التجاري)، كما سيظل الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي أكثر بـ 20 ضعفاً من نظيره الفلسطيني، وستظل الميزانية الفلسطينية مُعتمِدة إلى حدٍّ كبير على الدعم الخارجي، وعلى إيرادات الضرائب التي يجبيها الاحتلال الإسرائيلي؛ وهو ما يجعلها رهينة له.
- ستتواصل الاعتداءات الإسرائيلية ومشاريع التهويد والاستيطان خصوصاً في القدس وباقي الضفة الغربية؛ وليس من المتوقع أن يتم رفع الحصار عن قطاع غزة ما دامت المقاومة الفلسطينية تحتفظ بقواها وبناها التحتية. وسيُحاول المشروع الصهيوني تحقيق أكبر قدر من المكاسب وبناء الحقائق على الأرض، في بيئة عربية وإسلامية ضعيفة ومفككة.

غير أنه من المتوقع أن تستمر المقاومة الفلسطينية، وأن تزداد فرصها في التصاعد مع حالة اليأس من مسار التسوية.

- يتجه المجتمع الصهيوني إلى مزيد من التطرف اليميني والديني، وإلى إسقاط مسار التسوية وحلّ الدولتين. وبالرغم من حالة التقدم الاقتصادي وارتفاع الناتج الإجمالي المحلي، وزيادة دخل الفرد (حوالي 40 ألف دولار سنوياً) بما يوازي نظيره في بلدان أوروبية؛ وبالرغم من القوة العسكرية الضخمة والنوعية الإسرائيلية؛ وبالرغم من حالة الضعف الرسمي العربي والإسلامي؛ إلا أن "إسرائيل" ستظل تواجه أزمات وجودية في ظلّ صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته على أرضه، وفي ظلّ بيئة عربية شعبية واسعة رافضة للتعامل معها، وفي ظلّ بيئة استراتيجية محيطة غير مستقرة، ويتنامى فيها الوجود المقاوم المعادي لـ"إسرائيل".
- من المتوقع أن تحافظ الدول العربية، المرتبطة بعلاقات رسمية مع "إسرائيل"، وتحديداً مصر والأردن، على هذه العلاقات. وقد تحاول "إسرائيل" إحداث اختراقات في علاقاتها مع بعض دول الخليج على قاعدة التحالف ضدّ إيران ومكافحة "الإرهاب"؛ غير أن هذا الاختراق لن يكون سهلاً؛ وقد تُفضل أطراف عربية عمل العلاقات "تحت الطاولة" بسبب المعارضة الشعبية الواسعة للتطبيع مع "إسرائيل".

- ليس من المتوقع أن تُحسِّن منظمة التعاون الإسلامي من أدائها الضعيف والباهت تجاه فلسطين.

وستتابع تركيا تحت قيادة أردوغان أداءها السياسي النشط الداعم لفلسطين، في الوقت الذي ستحافظ فيه على علاقتها السياسية الباردة والتجارية النشطة مع الجانب الإسرائيلي.

كما ستتابع إيران حالة دعمها السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية، وعداءها المكشوف ضدّ "إسرائيل".

- ستظل البيئة الدولية تبدي تعاطفاً ودعماً وبأغلبية كبيرة (نحو 140 دولة) لقضية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة وعدد من المؤسسات الدولية. غير أن الولايات المتحدة ومنظومة القوى الكبرى التي تسيطر على مجلس الأمن الدولي، والتي تهيمن على السياسة الدولية، لن تسمح بأي قرارات أو إجراءات تجبر الجانب الإسرائيلي على اتخاذ خطوات يرفضها.

ومن جهة أخرى، فإن ثمة فرصة لزيادة ولو بطيئة في العداء أو النظرة السلبية الشعبية العالمية تجاه "إسرائيل"، كما أن ثمة فرصة لتعزيز نجاحات حركات مقاطعة "إسرائيل" BDS، وهو ما يتسبب بتصاعد القلق الإسرائيلي.

The Summary

of

The Palestine Strategic Report

2016 - 2017

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net